الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ١٠٥
الأربعاء، ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ناندان (فيجي).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

الفيضانات في الصين

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل الانتقال الى البنود المدرجة في جدول أعمالنا لهذا الصباح، هل لي أن أتوجه، بالنيابة عن أعضاء الجمعية العامة، بأعمق آيات المواساة للصين حكومة وشعبا لما أسفرت عنه الفيضانات التي اجتاحتها مؤخرا من خسارة مفجعة في الأرواح وأضرار مادية جسيمة.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصين.

السيد تشين هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): اسمحوا لي بداية أن أنقل إليكم، سيدي، شكر وفد الصين العميق، على إعرابكم عن مشاعر الأسى على الخسارة الفادحة في الأرواح، وهي الخسارة التي سببتها الفيضانات التي اجتاحت الصين مؤخرا ومشاعر المواساة والاشفاق التي أعربتم عنها للشعب الصيني حيال الخسائر التي سببتها الفيضانات في الممتلكات والاقتصاد.

إن ذوبان الجليد والثلوج عند منابع نهر يانغتزي، نتيجة للاحترار العالمي، أدى الى ارتفاع منسوب المياه في المجاري المتوسطة والمنخفضة للنهر الى علو يتجاوز بكثير مستويات السنوات الماضية، مما أدى الى وقوع فيضانات خطيرة في عشر مقاطعات في جنوب الصين، كان أخطرها في هونان وجيانغشي. ووفقا للاحصاءات الأولية، فإن الفيضانات في الفترة الممتدة من أيار/مايو الى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٥. قد أودت بحياة ١ ١٧٩ نسمة، والحقت إصابات بـ ٢٦ ١١٥ نسمة، وأسفرت عن خسائر اقتصادية تصل قيمتها الى ٤,٤ بليون دولار أمريكي.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85649
9585649

وفي الوقت الراهن أخذت مياه الفيضان في هونان في الانحسار. ويمكن أن يتوقف تدهور الحالة في المقاطعة إذا توقف هطول المزيد من الأمطار الغزيرة. ومع ذلك، فإن مستوى المياه في المجاري المنخفضة من نهر يانغتزي ما زال يرتفع بصورة بطيئة، والمقاطعات والمدن الواقعة بمحاذاة النهر تبذل كل جهد ممكن لمواجهة الفيضانات.

وتولي الحكومة الصينية اهتماما كبيرا لحالة الفيضان هذه. وقامت الحكومة بتوجيه وتنظيم الإدارات المعنية في الحكومة المركزية والحكومات على مختلف المستويات في جهودها لتعبئة الموارد البشرية والمادية والمالية لمجابهة الفيضانات. وشجعت الشعب أيضا في المناطق التي اجتاحها الفيضان على بذل جهود دؤوبة في معركته ضد الفيضانات، وعلى استئناف الانتاج في أقرب وقت ممكن وإعادة بناء وطنه والتقليلمنفي الخسائر التي سببتها الفيضانات.

لقد أبدى المجتمع الدولي القلق إزاء الفيضانات المتسمة بالخطورة والتي حدثت في الصين في السنوات الأخيرة، وإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب له عن خالص شكرنا.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (المادة ١٩ من الميثاق) (A/49/838/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في رسالة واردة في الوثيقة A/49/838/Add.4، يبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة أنه بعد إصدار رسائله المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير (A/49/838)، و ٢٨ شباط/فبراير (A/49/838/Add.1)، و ٢٤ أيار/مايو (A/49/838/Add.2) و ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/49/838/Add.3)، دفع اليمن المبلغ اللازم لخفض متأخراته الى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بهذه المعلومة؟

تقرر ذلك.

البند ١٥ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الهيئات الرئيسية

(ج) انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية

مذكرة من الأمين العام (A/49/931)

قائمة المرشحين الذين سمتهم المجموعات الوطنية: مذكرتان من الأمين العام (A/49/932 و A/49/940 و Add.1)

السيرة الشخصية للمرشحة التي سمتها المجموعات الإقليمية: مذكرة من الأمين العام (A/49/933)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للقرار ٩٨٠ (١٩٩٥) الذي اتخذه مجلس الأمن في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥، ستشرع الجمعية العامة في انتخاب عضو في محكمة العدل الدولية للفترة المتبقية من ولاية القاضي سير روبرت يودال جيننغز الذي دخلت استقالته حيز النفاذ يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥.

وفيما يتعلق بهذا الانتخاب، أود أن أوجه عناية أعضاء الجمعية العامة الى ما يلي:

أولا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٦٤ (د - ٣) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، تدعى الدولة التي هي طرف في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ولكنها ليست عضوا في الأمم المتحدة الى الاشتراك في الانتخاب الذي يجري في الجمعية العامة لأعضاء المحكمة بنفس الطريقة التي تشترك بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ويسعدني في هذه المناسبة أن أرحب بممثلي سويسرا وناورو.

ثانيا، أود أن أؤكد أن مجلس الأمن يشرع في هذه الساعة، وبشكل مستقل عن الجمعية العامة، في انتخاب عضو في المحكمة. وهذا الإجراء يتسق مع المادة ٨ من النظام الأساسي للمحكمة، والتي تنص على أن

"يقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن، مستقلا عن الآخر، بانتخاب أعضاء المحكمة."

وبناء على ذلك، لن تبلغ نتائج التصويت في الجمعية العامة الى مجلس الأمن الى أن يحصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلوبة في الجمعية.

ثالثا، أود أن أوجه انتباه الجمعية العامة الى الوثائق المتعلقة بالانتخاب. أمام الجمعية الوثيقة A/49/931 التي تتضمن مذكرة من الأمين العام عن التكوين الحالي للمحكمة والإجراء المتبع في الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بالانتخاب؛ والوثيقة A/49/932 التي تتضمن اسم المرشحة التي سمتها المجموعات الوطنية في حدود الموعد الذي عينه الأمين العام لتقديم الترشيحات، وهو ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ والوثيقتان A/49/940 و Add.1 اللتان توفران معلومات تتعلق بالترشيحات المتلقاة من المجموعات الوطنية بعد ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٥؛ والوثيقة A/49/933 التي تتضمن السيرة الشخصية للمرشحة التي سمتها المجموعات الوطنية.

ووفقا للفقرة ١ من المادة ١٠ من النظام الأساسي للمحكمة فإن المرشح الذي يحصل على أغلبية مطلقة من الأصوات في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن يعتبر منتخبا.

وقد جرت العادة دائما في الأمم المتحدة على تفسير عبارة "الأغلبية المطلقة" بأنها تعني أغلبية كل الناخبين، سواء صوتوا أو لم يصوتوا أو سمح لهم أو لم يسمح لهم بالتصويت. والناخبون في هذه الحالة هم جميع الدول الأعضاء الـ ١٨٥، بالإضافة الى الدولتين غير العضوين، سويسرا ونـاورو. ومن ثم، يشكل ٩٤ صوتا أغلبية مطلقة لغرض انتخاب قاض في محكمة العدل الدولية.

وستشرع الجمعية العامة الآن في إجراء اقتراع سري. وإذا لم يحصل أي مرشح في الاقتراع الأول على الأغلبية المطلقة، سيلزم إجراء اقتراعات أخرى الى أن يحصل مرشح على تلك الأغلبية. وعملا بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها الـ ٩١٥ المعقودة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٠، تكون هذه الاقتراعات غير مقيدة.

وأود أن أذكر الممثلين بأنه، وفقا للمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة،

"بعد أن يعلن الرئيس بدء عملية التصويت، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على الإجراءات التي أوضحتها توا؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستوزع الآن بطاقات الاقتراع. بدأت الآن عملية التصويت.

ويرجى من الممثلين ألا يستخدموا إلا بطاقات الاقتراع التي يجري توزيعها الآن، وأن يضعوا علامة (×) على يسار اسم المرشح الذي يرغبون في التصويت لصالحه. ولا يجوز إعطاء الأصوات إلا للمرشحة التي يرد اسمها في بطاقات الاقتراع.

بدعوة من الرئيس تولى السيد غراي (استراليا)، والسيد هوانسو (بنن)، والسيد ميشال (الجمهورية التشيكية)، والسيد نوه (جمهورية كوريا)، والسيد أريفالو (شيلي) فرز الأصوات.

أجري تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠ واستؤنفت الساعة ١١/٤٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:

عدد بطاقات الاقتراع: ١٦٠

عدد البطاقات الباطلة: ١

عدد البطاقات الصحيحة: ١٥٩
الممتنعون عن التصويت: ٤

عدد الأعضاء المصوتين: ١٥٥

الأغلبية المطلوبة: ٩٤

عدد الأصوات التي حصلت عليها السيدة روزالين هيغنز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) ١٥٥

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): حصلت السيدة روزالين هيغنز من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على أغلبية مطلقة من الأصوات في الجمعية العامة.

وقد نقلت نتيجة التصويت إلى رئيس مجلس الأمن.

وتلقيت من رئيس مجلس الأمن الرسالة التالية:

"يشرفني أن أبلغكم بأنه في جلسة مجلس الأمن ٣٥٥٢ المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٥، بغرض انتخاب عضو لمحكمة العدل الدولية لفترة عضوية تنتهي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠، حصلت السيدة روزالين هيغنز على أغلبية مطلقة من الأصوات".

ونتيجة للتصويت المستقل في مجلس الأمن وفي الجمعية العامة، فإن السيدة روزالين هيغنز من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، بعد أن حصلت على الأغلبية المطلقة في كلا الجهازين، تكون قد انتخبت على النحو الواجب عضوا في محكمة العدل الدولية لفترة عضوية تنتهي في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠.

إن هذا الانتخاب تاريخي من حيث أن الأمم المتحدة انتخبت لأول مرة قاضية لمحكمة العدل الدولية. والقاضية روزالين هيغنز عالمة بارزة ومحامية دولية مرموقة. فبالنيابة عن الجمعية، أهنئها على هذا الانتخاب التاريخي وأتمنى لها التوفيق. وأذكر أن السيدة هيغنز موجودة في القاعة.

بهذا نكون قد اختتمنا نظرنا في البند الفرعي (ج) من البند ١٥ من جدول الأعمال.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال: طلب اعادة فتح باب النظر في البند ١٧ (أ) من جدول الأعمال (تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية): مذكرة من الأمين العام (A/49/101/Add.3)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبلغ الأمين العام في مذكرته (A/49/101/Add.3) الجمعية العامة بأنه تلقى إخطارا باستقالة السيد فولفغانغ مونش من المانيا من عضوية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وتبعا لذلك، سيكون مطلوبا من الجمعية في دورتها الحالية أن تعين شخصا لشغل الجزء الذي لم ينقض من فترة عضوية السيد مونش، أي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.

وبغية تمكين الجمعية العامة من اتخاذ الاجراء اللازم، سيتعين اعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١٧ من جدول الأعمال، المعنون "تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، بناء على اقتراح الأمين العام، في اعادة فتح باب النظر في البند الفرعي (أ) من البند ١٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية في جلستها العامة الثالثة المعقودة يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أحالت هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة. هل لي أن أعتبر

أن الجمعية ترغب مجددا في احالة هذا البند الفرعي إلى اللجنة الخامسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيبلغ رئيس اللجنة الخامسة بالقرار الذي اتخذ توا.

البند ٤٤ من جدول الأعمال (تابع)

الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة: مشروع القرار (A/49/L.66 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): معروض على الجمعية العامة مشروع قرار صدر في الوثيقتين A/49/L.66 و Corr.1.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والعبادة في كوستاريكا، سعادة السيد فرناندو نرانخو فيالوبوس، لعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقتين A/49/L.66 و Corr.1.

السيد نرانخو ـ فيالوبوس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود أن أعبر مرة أخرى عن امتنان كوستاريكا لرئيس الجمعية العامة على قيادته الحكيمة والفعالة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.

لم يبق سوى أسابيع قليلة على الاحتفال الرسمي عندما يجتمع رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم في مدينة نيويورك في الجمعية العامة للاحتفال، نيابة عن البشرية، بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

ولكن، بصراحة وواقعية، تجدر الاشارة إلى أن الصورة العامة للسلام التي تحتفل في ظلها الأمم المتحدة بمرور نصف قرن على إنشائها ليست صورة إيجابية تماما.

إن الصراع الايديولوجي الذي سيطر على العالم خلال النصف الثاني من هذا القرن أعقبته صورة مختلطة من انفجارات العنف يصعب وصفها، لكن يبرز فيها، دون استثناء تقريبا، الاصطدام بين الثقافات بوصفه مصدر النزاع.

وفي معرض تسوية المنازعات، تنتهج كوستاريكا نهجا أصليا وليس تقليديا.

في عام ١٩٤٨، في نهاية الحرب الأهلية في بلدي التي تمثل هدفها الرئيسي في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية وإعادة إنشاء نظام انتخابي يكفل احترام التصويت العام، قرر المنتصرون، بدلا من استخدام السلاح وسيلة للبقاء في الحكم، إلغاء القوات المسلحة. وبدلا من أن يقسموا على أنفسهم الموارد الاقتصادية المتأتية من إلغاء الجيش، استثمروها في التعليم والخدمات الصحية والبنية الأساسية، واضعين بذلك الأساس لمشروع ديمقراطي حقا، يقوم على وجود طبقة متوسطة عريضة وممارسة نظام لاقتصاد السوق تخفف من وطأته المسؤولية الاجتماعية.

وهذا النمط من التفكير يفسر مشروع القرار الخاص بالأسبوع العالمي للسلم، في إطار البند ٤٤ من جدول أعمال الجمعية العامة.

إن رئيس كوستاريكا، خوسيه ماريا فيغيريس، شأنه شأن الرجال الذين وجدوا في عام ١٩٤٨ حلولا جديدة لمشاكل الديمقراطية والقوات المسلحة وإقامة الدولة المعنية بالرفاة الاجتماعي في كوستاريكا، قرر أن يقترح، إن لم يكن حلا، فعلى الأقل فرصة لوقف أنشطة الحرب لمدة أسبوع احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، تلك الأنشطة التي ولدت الصراعات المسلحة وادامتها وأدت إلى قدر كبير من الدمار للحياة البشرية وقدر كبير من التخريب للتراث الثقافي العالمي وللبيئة العالمية.

والغرض من "مهلة السلام" هذه هو السماح لجميع البشر المنخرطين في هذه الصراعات، الضحايا منهم والمحاربين، الكشف عن أهدافهم بشكل أو بآخر، بادئين بذلك عملية من الحوار

والوفاق، هي الطريق الحقيقي الوحيد صوب سلم مستقر يدوم طويلا.

ويسر كوستاريكا أن الدول الأعضاء الواحدة والستين التالية فهمت رسالة السلم التي أعرضها الآن على الدورة الحالية للجمعية العامة على أمل أن يعتمد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.66 دون تصويت. وقد اشتركت في تقديمه وفود الأرجنتين، والأردن، واستراليا، واسرائيل، وإكوادور، وانتيغوا وبربودا، وأندورا، وأوروغواي، وبارغواي، وبربادوس، وبليز، وبنما، وبنن، وبوليفيا، وبيرو، وترينيداد وتوباغو، وتوغو، والجزائر، وجزر البهاما، وجزر سليمان، وجزر القمر، والجمهورية الدومينيكية، وجمهورية كوريا، وجورجيا، والرأس الأخضر، ورواندا، وسان مارينو، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا، والسلفادور، وسلوفينيا، وسورينام، وشيلي، وعمان، وغابون، وغرينادا، وغواتيمالا، وغيانا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وقبرص، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، وكولومبيا، والكونغو، والكويت، ولاتفيا، ولختنشتاين، ومصر، والمغرب، ومنغوليا، وموناكو، ونيبال، ونيكاراغوا، ونيوزيلندا، وهايتي، وهندوراس.

وإلى هذه الوفود جميعا، أتقدم بأعمق امتناننا، نيابة عن جميع الرجال والنساء المحبين للسلام.

إن معظم الثقافات المختلفة للعالم ممثلة في مجموعة المقدمين؛ وإن مجرد اشتراكهم في مبادرة السلام هذه يشكل مصدرا كبيرا للأمل في النضال من أجل حل الصراعات المسلحة التي تقلق العالم في نهاية هذا القرن.

وبالإضافة الى المقدمين الـ ٦١، نرى أن الميثاق الى جانبنا أيضا. ذلك أن المشروع الذي نروج له يذكرنا، في ديباجته، بالمقاصد والمبادئ الرئيسية للأمم المتحدة. وهو يتسق أيضا مع أغراض سنة الأمم المتحدة للتسامح، ويقر ويؤكد الدور الهام لأسبوع نزع السلاح في تعزيز السلم والأمن الدوليين. والواقع أن الاحتفال بأسبوع نزع السلاح سيتزامن مع الأسبوع العالمي للسلم الذي نعلنه.

وبهذا المعنى، ذكر الحائزون على جائزة نوبل للسلام الذين حضروا الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للأمم المتحدة في سان فرانسيسكو - الدكتورة بيتي وليامز، مديرة المؤسسة العالمية للطفولة، وسعادة السيد ليش والينسا، رئيس جمهورية بولندا، والقس الأكبر ديسموند توتو، أسقف كيب تاون، والسيد اوسكار أرايس ـ سانتشز، رئيس جمهورية كوستاريكا السابق ـ إن

> "الأثر الأساسي لحملة الأمم المتحدة ضد الصراعات المسلحة ينبغي أن يكمن في التعزيز الفعال للتسامح والتعايش السلمي بين جميع الشعوب. وفي حين تبذل الجهود لتقليل تجارة الأسلحة، ينبغي لأنشطة بناء السلم التي تقوم بها الأمم المتحدة أن تتضمن تدابير تثبط بقوة جميع أشكال التمييز القائم على العنصر أو العرق أو الدين أو الجنس، أو الطبقة أو أية ظرف آخر".

إن حجة كوستاريكا ذات طابع أخلاقي وليست ذات طابع تقني أو عسكري، وتقترح القيام بإجراء ملموس: إعلان أسبوع يبذل فيه نشاط عام من أجل السلم في جميع أنحاء العالم. فلنكافح من أجل الحياة لا الموت؛ ولنكافح من أجل تعزيز التقدم لا الدمار؛ ولنكافح من أجل الوفاق لا الكراهية.

وفي هذا السياق، فإن الدعم الذي نطلبه من جميع الأعضاء في الجمعية العامة هو ما يرقى الى تعهد كل بلد بالقيام بأنشطة لصالح السلم خلال الاسبوع الذي يبدأ يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ونحن نطلب أيضا من الأمين العام أن يكفل نشر هذا القرار على أوسع نطاق ممكن عن طريق ادارة الاعلام، وأن يبلغ الجمعية العامة في دورتها الخمسين بشأن تنفيذه.

ومن بين جميع الجهود المتوقع حدوثها لتنفيذ القرار، فإن تحقيق وقف لاطلاق النار في جميع مناطق النزاع سيكون النتيجة المثالية.

ونحن ندرك الحدود التي تقيد هذا الانجاز، ولكننا نعتقد اعتقادا راسخا أننا ينبغي ألا نضيع الفرصة التي تمثله الذكرى السنوية الخمسون لانشاء

المنظمة لتقديم مبادرة الى العالم من أجل السلم. واذا لم تقدم هذه المبادرة كان ذلك بمثابة المشاركة في اللامبالاة التي هي - دون شك - سبب مختلف الصراعات التي يواجهها العالم في الوقت الراهن. واذا ما إنقذ من الموت نتيجة هذه المبادرة انسان واحد - طفل، أو إمرأة أو رجل - فإن الجهد الذي سيبذل سيكون له ما يبرره. وفي هذا الشأن، فإن هدف الاقتراح هو استرعاء انتباه المجتمع الدولي الى الحاجة الى تغيير موقفه نحو الحرب والى اتباع موقف جديد لصالح السلم.

إننا، بمشروع القرار هذا، نحيي أجدادنا على رغبتهم في السلم، المجسدة في عام ١٩٤٥ في انشاء هذه المنظمة لتكافح بشكل دائم من أجل السلم العالمي. إن ثقافة الحرب التي سادت طوال العصور يجب أن تحول الآن الى ثقافة للسلم. ونفس الطاقة التي وجهت في الماضي نحو الحرب يجب أن تستخدم الآن لتحقيق السلم.

وتنمية ثقافة السلم هذه، على خلاف ثقافة الحرب، يجب أن تكون - بدءا بالاحتفال بهذه الذكرى السنوية - الهدف الرئيسي للأمم المتحدة. وهذا، وليس غيره، هو طريق البشرية نحو القرن الحادي والعشرين.

السيد لينغ (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إننا نعاني من نوع ما من الاحتراق الفكري والروحي. لقد كان هناك الكثير جدا من المبادرات والقرارات والمؤتمرات، إلا أن عالمنا وشعوبه لا تزال تعاني، ولهذا تعزى بكبح جماح أفكارنا المستهلكة ونعود الى ما اعتدنا القيام به.

ومن دواعي السرور أن مشروع القرار الذي ننظر فيه يذكرنا بأن هذه المنظمة، إن لم تكن من أجل أي شيء آخر، فهي حقا من أجل السلم. لقد كان الاطار الذي أنشئت فيه إطار حرب، ومقاصد الأمم المتحدة تتصل بالتحديد بتحريم الحرب. إلا أن هذه الحقائق نفسها كانت مسؤولة في كثير من الأحيان عن موقف مؤسسي نفكر في اطاره في السلام باعتباره ظرفا قد يتهيأ تدريجيا في حالات بعينها حيث قد يعزى الارهاق أو المصادفة أو - نادرا - الاقتناع المشاركين في صراعات مسلحة معينة بالتماس بعض الراحة.

ومع ذلك، فإن السلم ينبغي أن يتسم بطابع عالمي يسمو على أية صراعات بعينها. وينبغي أن يكون صنع السلام أيضا استباقيا في طبيعته، وليس مجرد رد على فعل السلام ينبغي أن يكون ظرفا دائما نسعى من أجله، مستخدمين جميع قوى الابداع المتضافرة. والمشروع المعروض على الجمعية يفي بهذه المعايير. فمشروع القرار الملهم هذا ينظر الى السلام بوصفه ظاهرة عالمية سامية تشارك فيها جميع الشعوب والدول معا في وقت واحد. ولم يجد واضعه حرجا في أن يسعى الى توقع ما قد يبدو مستقبلا يوطوبيا، وهو يقترح بجرأة ما يبدو لأول وهلة غير ممكن التحقيق، أو ما تشير الخبرة المنهوكة القوى الى أنه غير ممكن التحقيق.

إن حكومة كوستاريكا تتحدانا مرة أخرى - بصورة مبدعة - أن نكتشف رؤى جديدة لحضارتنا. وأقول "مرة أخرى" لأن كوستاريكا كانت باستمرار في طليعة التحرك نحو الوئام والسلم الداخليين. فعلى مر السنين، عملت كوستاريكا حكومة وشعبا بحكمة ونضج ومسؤولية في توفير مثال ساطع في المنطقتين دون الاقليميتين اللتين بلدي عضو فيهما.

إننا نخاطر بأن تكون احتفالاتنا بالذكرى السنوية الخمسين الى حد ما ممارسة للحنين الى الماضي. وهذا يرجع بشكل جزئي الى أننا اتجهنا الى التركيز على عام ١٩٤٥. لقد كانت سنة رأينا فيها بوضوح تام الاتجاه الذي كانت تتجهه الحرب. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٤٥ كاد حلفاء وقت الحرب الأعضاء في الأمم المتحدة أن يفكروا في الحرب بصيغة الفعل الماضي. ومع ذلك، في ١٩٩٥ ينبغي ألا نفكر في ١٩٤٥ دون أن نمعن الفكر في جميع السنوات من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٤ وفي ما كانت تفيد الحرب وما كان يعنيه تحالف الأمم المتحدة عام ١٩٤٢.

وعندما نتذكر هذه الحقائق ينبغي أيضا أن نتذكر أن تعبير "الأمم المتحدة" ذاته قد ولد من حالة رهيبة تطلبت على مستوى عالمي إبداعا جذريا

ونظرة ثاقبة وهذا ماثل في مشروع القرار هذا. ومما يحمد للمشروع أنه يوفر الآن تركيزا محددا لاحتفالنا بالذكرى السنوية الخمسين. وهو يوفر خلفية مفيدة للبيانات الحكيمة التي سيدلى بها في الاجتماع الاحتفالي الخاص المقبل، أو يشكل لحنا مصاحبا لهذه البيانات.

ولذلك يفخر وفد بلدى بأن يكون من بين مقدمي مشروع القرار، ويحث على اعتماده بتوافق الآراء.

السيد ستافرينوس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن قبرص، وهي أمة محبة للسلام، تفخر بأن تكون من بين مقدمي مشروع القرار المعنون "الاسبوع العالمي للسلم"، وتهنئ كوستاريكا على مبادرتها الجديرة بالثناء.

إننا، إذ نضع في اعتبارنا أن النهوض بالسلم ومنع الحرب ليس واحدا من المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة فحسب، ولكن أيضا الشرط المسبق الضروري لاقامة عالم سلمي مزدهر، نؤيد هذه الفكرة تأييدا تاما. وفي هذا الخصوص، نعرب عن أملنا الخالص في أن يكون للرسالة المعنوية المترتبة على هذه المبادرة أثر في الذين هم - رغم أنه في وسعهم أن يؤثروا بشكل كبير في مسار الشؤون الدولية نحو مستقبل سلمي عادل - يختارون، من أجل انتهاز فرصة سياسية صغرى السماح بالاستخدام غير المشروع للقوة أو الابقاء على وضع تنشئة تلك الأساليب، حتى في الحالات التي نطالب فيها الأمم المتحدة بالغاء ذلك الوضع القائم.

ويدعو بلدي، الذي مر بتجربة مريرة تمثلت في الغزو والاحتلال الأجنبي جميع الدول الأعضاء الى تأييد المبادرة المعروضة أمامنا والى اغتنام الفرصة التي أتاحها الاسبوع العالمي للسلم، ولاسيما في اطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانشاء الأمم المتحدة، والى التفكير في الطرق العملية لفرض السلم الدولي في عالم عادل.

السيد فالنسيا رودريغيز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشارك وفد اكوادور في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.66.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد مجددا، وقبل كل شيء، على المشاعر التي أعرب عنها المتكلمون من قبل، فبعد مرور نصف قرن على قيام الأمم المتحدة أعتقد أن من الجدير استرعاء الانتباه العاجل للزعماء السياسيين للدول الأعضاء الـ ١٨٥ في هذه المنظمة، وللهيئات الدولية التي تجهد يوميا بطريقة أو بأخرى لإرساء وتعزيز أسس السلام، ولكيانات بأنواعها التي تستوحي نفس الأهداف، وللدوائر الفكرية والجامعية والأكاديمية - وباختصار انتباه جميع الرجال والنساء في العالم - الى أغراض ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يمثل الأداة الدولية الكبرى لزماننا.

ونرى من الضروري، خلال الاسبوع العالمي للسلم - الذي سيحتفل به في نفس الوقت بأسبوع نزع السلاح - أن يقوم كل منا، حكاما ومحكومين، بغض النظر عن ظروفنا الاجتماعية والاقتصادية، بإطالة التفكير ومشاورة الضمير للنظر في الطريقة التي تم بها الوفاء بهذه الأغراض والمبادئ. وما هي النواقص والعقبات التي واجهتنا ونحن نسير على الطريق، وأية تدابير ينبغي اعتمادها اذا كان لنا أن نتغلب على هذه الصعوبات؟ وينبغي أيضا أن نفكر مليا في آفاق المستقبل.

ومع أننا تفادينا خلال السنوات الـ ٥٠ الماضية الآثار المدمرة التي تترتب على حرب عالمية ثالثة - والتي في الظروف الراهنة كانت ستكون كارثة فناء للجنس البشري برمته بفعل القوة الخارقة التي تنطوي عليها الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، التي ما زالت مخزوناتها تشكل أخطر تهديد للهدف الرئيسي للأمم المتحدة - فإن من الصحيح بنفس القدر أننا شهدنا صراعات خطيرة شاركنا أحيانا فيها - تسببت وما زالت تتسبب في خسارة كبيرة في الحياة البشرية ومعاناة يعجز عنها الوصف، وألم شامل مبرح، وبؤس ومرض.

إن مشاورة الضمير والتأمل اللذين ينبغي لنا الاضطلاع بهما خلال الاسبوع العالمي للسلم ينبغي أن يقودانا على نحو لا مناص منه الى تجديد عزمنا على متابعة سعينا الجاري، عن طريق الاجراءات السلمية التي أرساها الميثاق، بغية التوصل الى حلول عادلة ومنصفة، هي ثمرة الاتفاق فيما بين الأطراف،

للصراعات الخطيرة التي ما زالت قائمة في كل أنحاء العالم. فالعديد من هذه الصراعات استمر الى أمد طويل وبصورة خطيرة. انها سبب المواجهات السياسية والعسكرية الخطيرة، على الصعيدين المحلي والدولي. ومما يؤسف له أنها لا تفتأ تنشأ على نحو منتظم.

وخلال هذا الاسبوع، ينبغي لنا أن نعبر عن إيماننا بأسس التعايش المنسجم بين الشعوب، وضرورة النهوض بالتعاون الدولي، والدفاع عن حقوق الانسان وحمايتها، والتقدم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والازدهار التام للديمقراطية. ومن الحري أن يؤدي هذا كله دون شك الى الحفاظ على السلم الحقيقي والمستقر.

وبالتالي، فإن وفد اكودور، بوصفه مشاركا في تقديم مشروع القرار A/49/L.66، يحث بقوة أن يكون "الاسبوع العالمي للسلم" المقترح آلية قوية للتأكيد المجدد على تصميم شعوبنا على الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ويجب علينا أن نلقي بثقلنا كاملا وراء مبادئ الميثاق، بما في ذلك عدم اللجوء الى التهديد بالقوة أو استخدامها ضد السلامة الاقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، بالاضافة الى الالتزام بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وحدها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الآن.

تقرر ذلك.

السيد ماليندیز - باراهونا (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن بلدان أمريكا الوسطى، يشرفني أن أدلي بهذا البيان تعبيرا عن تضامننا مع دولة عضو في مجموعتنا وعن دعمنا الأخوي لها هي كوستاريكا، وللمبادرة التي تبعث على السعادة والتي اتخذها رئيس الدولة فيها، الرئيس خوسيه ماريا فيغيريس، باقتراح اعلان الاسبوع العالمي للسلم كمساهمة في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس الأمم المتحدة.

لقد رأينا عبر التاريخ صراعات مسلحة لا تحصى رد المجتمع الدولي عليها ببذل جهود عظيمة ودؤوبة سعيا لتحقيق السلم والتوصل الى حل للصراعات بالوسائل السلمية وذلك من أجل تفادي المعاناة والنتائج الوخيمة الأخرى المترتبة عن الحرب. وفي القرن الحالي، مثلت عصبة الأمم جهدا واحدا كبيرا كهذا، إلا أنها كانت للأسف مثالا لم يحظ بالدعم الكافي للتصرف بشكل متسق وفعال لتفادي وقوع الحرب بين الأمم ولاستئصالها.

إن الدمار والكوارث والمعاناة التي نزلت بالانسانية خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية دللت على ضرورة وضع آلية تكون أكثر أمنا وفعالية للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو لاستعادتهما. وتمثل هذا في نهاية المطاف في قيام الأمم المتحدة، التي يرسي ميثاقها بوضوح أغراض ومبادئ المنظمة ووسائل تحقيقها.

وإذا عدنا بذاكرتنا إلى الأحداث التي لابست نشأة منظمتنا، وتأملنا أيضا حالة العالم في الوقت الراهن، نرى أن عددا من الصراعات المسلحة حدث وما زال يحدث في شتى مناطق العالم، ولا مناص من أن نعترف بمختلف أنواع القيود المفروضة على الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة لمنع نشوب هذه الصراعات وإيجاد حلول لها. وفي حالات كثيرة لم يكن للأمم المتحدة أكثر من وظيفة هامشية وبالذات في سنوات التناحر بين الشرق والغرب، وقت كانت بعض الأزمات الدولية تعالج خارج إطار المنظمة، وهي ظاهرة لم تختف بعد اختفاء نهائيا؛

وعلينا أيضا، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، أن نقر ونؤكد من جديد أن صون السلم والأمن الدوليين ما زال واحدا من الأهداف العليا التي تتوخاها الأمم المتحدة. وجاء وقت اعتقدنا فيه أن المنظمة ستؤدي وظائفها على نحو أكثر فعالية عندما تزال القيود عن أنشطتها فيحل محلها تعزيز التعاون والتضامن الدولي. ولكن الواقع أثبت أن المنظمة ما زالت تعاني من قيود خارج سيطرتها، قيود تؤخر أو تمنع البحث عن حلول، مما أعطى الانطباع بأن السعي إلى السلام مطمح لا يمكن تحقيقه. وما هو أكثر إقلاقا هو أنه حينما

تهدد صراعات محددة بالتصاعد أو الانتشار، فإنها لا تصبح فحسب خطرا على السلام الذي يتوق إليه المجتمع الدولي، وبالذات الشعوب التي تعاني من فظائع الحرب، بل تؤثر أيضا سلبيا على مصداقية منظمتنا وهيبتها. ولنا في الصراعات الدائرة في يوغوسلافيا السابقة ورواندا والصومال والشيشان وفي أماكن أخرى أمثلة مفجعة على هذه الحقيقة.

ومع ذلك، فمن واجبنا ألا نسمح لهذه الحالات وغيرها من الحالات التي أثارت الشكوك حول النظام المتعدد الأطراف أن تثبط عزائمنا، لأننا على وعي واقتناع بقيمة الأمم المتحدة. فالمنظمة هي النظام العالمي الوحيد الذي يشكل، بمقاصده ومبادئه النافذة، أملا للشعوب، وهي حقيقة تتجلى بصورة خاصة إذا وضعنا في اعتبارنا أن بعض النتائج الناجحة قد تحققت في السنوات الأخيرة في مجال ترويج وإقرار السلام في العالم. ويمكننا أن نشير هنا مع الارتياح إلى حالات مثل نيكاراغوا والسلفادور في أمريكا الوسطى، وهايتي وأنغولا وكمبوديا وموزامبيق وغيرها.

وبغية أن تفي المنظمة بولايتها بشكل فعال، من الأساسي أن تكون الدول الأعضاء على استعداد لأن تطبق عمليا أحكام الميثاق. ولكن، علينا أيضا أن ندرك أننا نمر بأزمة إرادة سياسية نحتاجها لكي نفي بالتزاماتنا ونضطلع بوظائفنا لصالح المجتمع الدولي. فنحن نبدو كما لو كنا نحاول التملص من مسؤولياتنا بدلا من الوفاء بها، حتى تلك المسؤوليات النابعة من قرارات مجلس الأمن الملزمة.

وأعتقد أنه من اللائق هنا أن نذكر بأن الفائزين بجائزة نوبل للسلام، الذين ذهبوا إلى سان فرنسيسكو مؤخرا للاحتفال بذكرى التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، أعلنوا رسميا أن

> "الأمم المتحدة، أكثر من أية منظمة دولية أخرى أو حكومة بمفردها، لها دور حاسم يجب أن تضطلع به في منع الصراعات المسلحة وتسويتها، وهو ما كان الشاغل الأول قبل ٥٠ سنة. ذلك أن استمرار الصراعات المسلحة ما زال حقيقة واقعة حتى يومنا هذا. فلقد شهد العالم، منذ عام ١٩٤٥، ما يربو على ١٥٠ صراعا مسلحا وأكثر من ٣٠ منها ما زال مستعرا حتى الآن. والأمم المتحدة بوسعها أن تقلل إلى حد بعيد من الصراعات المسلحة بأن تحتل مكان الصدارة في النهوض بنزع السلاح، وهذا يبدأ بالحد فورا من إنتاج الأسلحة والاتجار بها".

ونحن على اقتناع بأن مبادرة اليوم تتسق مع مقاصد منظمتنا ومبادئها. فهي في مضمونها ترمي أساسا إلى التخفيف من الظروف القاسية التي تعانيها الشعوب من جراء الحروب، سواء كانت داخلية أو دولية. والمقصود بها أن توفر فترة للتأمل تتيح، بشكل خاص، للأطراف المعنية مباشرة في صراع مسلح أن تفتح أعينها لترى ما تجلبه الحرب من دمار وألوان من المعاناة، والحاجة إلى البحث عن حل بالوسائل السلمية، بما فيها الوسائل المنصوص عليها في الميثاق.

وختاما، نود بصفة خاصة أن نكرر الإعراب عن تأييدنا لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.66، والمعنون "الأسبوع العالمي للسلم"، احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، والذي تتشرف بلدان أمريكا الوسطى بتقديمه.

السيد يانغ لي (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أولا وقبل كل شيء، يود وفد جمهورية كوريا أن يشيد بحكومة كوستاريكا على تفانيها وجهودها المستمرة في سبيل تعزيز السلام العالمي. وإن وفد بلدي ليسره كل السرور أن يعمل مع وفد كوستاريكا وأن يكون ضمن مقدمي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.66، في إطار البند المعنون "الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة".

وإننا نؤمن بأن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة توفر فرصة نادرة للتقريب بين أمم العالم وشعوبه من خلال تأمل صادق في حالة المجتمع، حتى يتسنى لنا أن نرسم مستقبلا أفضل. وبهذا الشعور المتفائل، نعرب عن تأييدنا لمشروع القرار هذا، الذي يمكن أن يعزز هدفنا ألا

وهو تحقيق السلام العالمي الدائم للأجيال الحالية والمقبلة.

وإذ نضع في اعتبارنا أن إقرار السلام ومنع وقوع الحرب هما الهدفان الرئيسيان للأمم المتحدة، من المناسب حقا أن نحيي الأسبوع العالمي للسلم أثناء الاحتفال الرسمي بالعيد الخمسين للأمم المتحدة. وسنكون بذلك قد أقمنا معلما تاريخيا بارزا على طريق تعزيز وتحقيق الأهداف السامية المتمثلة في السلام والحرية وحقوق الإنسان. كما أن الاحتفال بهذا الأسبوع يمكن أن يسهم في وضع حد للنزاعات الأخيرة التي جلبت الصراع الإثني المؤسف والدمار والتشريد، أو على أقل تقدير أن يسمح بلحظة سلام وأمل للمنكوبين من أفراد ومجتمعات.

ووفد بلدي، إذ يؤكد على إرادته على العمل بجد متزايد وتعاون تام لإقرار السلام والأمن، يود أن يكرر التأكيد على رغبته في المشاركة في تقديم مشروع القرار، وأن يعرب عن أمله الصادق في أن يعتمد هذا المشروع بتوافق الآراء.

السيد تورك (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سلوفينيا من بين مقدمي مشروع القرار المرفوع إلى الجمعية العامة من أجل إعلان الأسبوع العالمي للسلم الذي يبدأ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، والذي ينبغي أن يكون فرصة وتذكرة: فرصة للقيام بعمل إنساني فعال في المناطق المنكوبة بالصراع المسلح، وتذكرة لكل أعضاء الأمم المتحدة وكل الشعوب بأن يعززوا جهودهم من أجل السلام والتسامح.

إن صون السلم والأمن هدف الأمم المتحدة الأول ومقصدها. ولا يخفى على أحد أن الأمم المتحدة لم تكن موفقة دائما في ترجمة هذا المقصد إلى واقع. فالصراعات المسلحة الطاحنة ما زالت تستعر في شتى أنحاء العالم، حتى في هذه اللحظة التي نتداول فيها هنا اليوم ونحن المبعوثين إلى الأمم المتحدة، وفي إطار منظومة الأمم المتحدة بتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وهو مخول، بموجب الميثاق، بالوظائف والسلطات المناسبة؛ ويتألف من أعضاء تتوافر تحت تصرفهم الوسائل اللازمة لاتخاذ إجراءات فعالة، وهذا كله يلقي على عاتقه مسؤولية جسيمة.

ومع ذلك فإن المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن، وهي المسؤولية الملقاة على عاتق مجلس الأمن، ليست مسألة حصرية، وذلك من باب أولى نظرا لأن المجلس أظهر في أحيان كثيرة الضعف وعدم الفعالية - ومن هنا الحاجة إلى وجود أجهزة أخرى تقدم إسهامها وفقا للوظائف والسلطات المنوطة بها في الجهود التي تبذلها من أجل السلم.

ويمثل مشروع القرار المعروض اليوم عنصرا هاما في مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الجمعية العامة في هذا المجال. وهو يأتي في وقت الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وهو الوقت الذي يتعين فيه إيجاد نهج مثالي. وهو ليس موجها إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فحسب، بل أيضا الى شعوب تلك الدول، ولعل هذا هو الأمر الأهم. ويعرب مضمونه عن ضرورة حتمية أخلاقية أساسية، ألا وهي حتمية التسامح.

ولقد أعلن الحائزون على جائزة نوبل للسلام في بيانهم في مناسبة الذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة ما يلي:

> "ينبغي أن يكون بين الأهداف الرئيسية التي تتوخاها حملة الأمم المتحدة ضد الصراعات المسلحة السهر على تربية التسامح وتنمية التعايش السلمي بين الشعوب".

ويحدونا الأمل في أن تصل إلى الشعوب هذه الحتمية الأخلاقية، التي هي جوهر رسالة مشروع القرار المعروض علينا. والأفكار التي تقبلها الشعوب والتي ترتكز على معيار أخلاقي قوي لها القدرة على تغيير الواقع بطريقة مفيدة وهامة.

ونحن نهنئ كوستاريكا على اتخاذها هذه المبادرة، ونحث الجمعية العامة على اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

السيد رُوا (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الغرض المعلن الأول للأمم المتحدة بموجب ميثاقها هو "حفظ السلم والأمن الدولي".

وذلك الهدف الأساسي هو أساس مشروع القرار الذي يعلن الأسبوع العالمي للسلم، والذي قام بعرضه هذا الصباح وزير الشؤون الخارجية والعبادة لكوستاريكا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لحكومة كوستاريكا على المبادرة الهامة التي اتخذتها في تقديم مشروع القرار هذا الذي تشارك استراليا في تقديمه.

إن إعلان الأسبوع العالمي للسلم هو، في رأينا، مناسب للغاية وذو صلة بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة. وسقوط جدار برلين قبل ست سنوات وضع حد لـ ٤٠ عاما من المواجهة العقيمة بين الدولتين العظميين. وكان العالم في عام ١٩٨٩ أكثر تفاؤلا منه اليوم. وتلك السنوات الست، مع ما صاحبها من مشاهد مروعة للصراعات في أماكن من قبيل البوسنة، ورواندا، والصومال، تبين كيف أن الأمل في أن يستعاض عن الحرب الباردة فورا بعهد جديد من السلم والأمن لشعوب العالم كان سرابا خادعا.

ولقد جلبت تلك السنوات الست منتهى التحدي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة. وبينت أن الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لم تتوصلا بعد إلى بلورة إحساس واضح وموثوق به بدور الأمم المتحدة بالذات في البيئة الجديدة التي تواجهنا، حيث المصدر الأكثر شيوعا للصراعات لم يعد المنازعات بين الدول وإنما الصراعات المتفجرة داخل الدول.

وتتطلب هذه الحالة أن نعقد العزم جماعيا في هذا العام التاريخي الذي يصادف الذكرى السنوية، على بذل مزيد من الجهود من أجل التعاون لتحقيق السلم. ويتعين علينا استرداد بعض الرؤيا الأساسية التي تكمن في مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

ويتعين علينا، على نحو حاسم، إعادة توحيد العلاقة بين الأهداف الأساسية الثلاثة للسلم - تلبية الحاجة إلى الأمن؛ والتنمية - تلبية الاحتياجات الاقتصادية؛ وحقوق الإنسان والعدالة - تلبية الاحتياجات إلى الكرامة والحرية بصورة فردية وجماعية.

ويجب علينا أن ندرك أنه من أجل إيجاد أي مفهوم حديث للسلم الدولي يكون قابلا للبقاء، بما في ذلك السلم داخل الدول، لا يمكن إحلال السلم المستدام دون التنمية ولا تحقيق التنمية دون السلم. ويتعين علينا إيلاء مزيد من التركيز والعناية لاستراتيجيات بناء السلم والدبلوماسية الوقائية.

وسيوفر الأسبوع العالمي للسلم التركيز للمجتمع الدولي على إعادة تجديد التزامه بالسلم ومنع اندلاع الحروب. وسيوفر فرصة خاصة لجميع الدول الأعضاء ولجميع شعوب العالم لاعادة تأكيد التزامها بأحد الأركان الأساسية لأممنا المتحدة عن طريق تحقيق فترة من السلم العالمي.

ومن الأمور ذات الدلالة أيضا أن الاحتفال بالأسبوع العالمي للسلم يتزامن مع أسبوع نزع السلاح، الأمر الذي يؤدي إلى الاضطلاع بدور هام في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا يسعنا أن نشك في أن الصراعات التي تكمن جذورها في أماكن أخرى تشعلها دوما الأسلحة المتواجدة في الأيدي الآثمة. ويجب على الأمم المتحدة أن تضاعف التزامها بإبادة أسلحة الدمار الشامل والتصدي لمشكلة الإفراط في التسلح بالأسلحة التقليدية المزعزعة للاستقرار، ولا سيما علميات التدفق غير المشروعة لتكنولوجيا الأسلحة المتطورة.

إن أسبوع نزع السلاح يجري الاحتفال به سنويا منذ أن أعلنته قرارات صادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح وعن الجمعية العامة في عام ١٩٧٨. وبالنسبة إلى أسبوع نزع السلاح، فإن الدول مدعوة إلى اتخاذ تدابير فعالة تكشف عن خطر سباق التسلح، وإظهار الحاجة إلى وقفه، وزيادة الوعي العام بالمهام الملحة في مجال نزع السلاح.

ولا توجد حاليا مهمة أشد إلحاحا من مهمة اختتام المفاوضات الجارية حاليا في جنيف بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن المحتم وقف التجارب النووية.

لذلك، تأسف استراليا لقرار فرنسا باستئناف التجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ. وهذا القرار يثير، على نحو عميق، غضب استراليا والبلدان الأخرى الواقعة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، التي أدانته جميعها بشدة، مثلما فعلت بلدان عديدة أخرى في أنحاء أخرى من العالم. ونحث فرنسا بشدة على إعادة النظر في قرارها.

ولقد قام استرالي بارز جدا هو السيد هـ. ف. إيفات، الذي اضطلع، بوصفه وزير خارجية استراليا، بدور هام في تطوير المنظمة، وكان رئيسا للجمعية العامة، في عام ١٩٤٨ بمناشدة الحكومات أن تفي بوعودها لشعوبها. وقال إنها لا تريد

"الكثير، كل ما تريده السلام والعدالة ومستويات معيشة لائقة ربما لأنفسها، لكن لأطفالها أساسا".

هذه كلمات بسيطة ومتواضعة. وهي تذكرنا بأن الأمم المتحدة لا تنتمي إلى الأقوياء والأغنياء، بل إلى الرجال والنساء والأطفال العاديين في العالم. ولقد أسست بناء على وعد بأن زعماءهم لن يجلبوا لهم قط الحروب والمظالم والفقر مرة أخرى. ولم يتم الوفاء بذلك الوعد حتى اليوم، إنما لدينا فرصة ثانية ونحن نطأ أعتاب الخمسين سنة المقبلة للأمم المتحدة، للوفاء بذلك الوعد عن طريق توفير "السلام والعدالة ومستويات المعيشة اللائقة" لشعوب العالم.

والأسبوع العالمي للسلم، الذي سيبدأ في الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، سيكون خطوة هامة نحو تحقيق ذلك الوعد.

السيد باريتو (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يرحب وفدي بتقديم مشروع القرار A/49/L.66. ونود أن نقول إننا نعلق أهمية خاصة على الأسبوع العالمي للسلم الذي من المقرر أن يبدأ يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، وإنه ينبغي، في هذه المناسبة، للدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة أن تعترف بأن ثقافة السلم جزء من المسؤولية الدولية المكرسة فيه.

وللسياسات التعليمية الوطنية ومحتوياتها أهمية حاسمة ودائمة لتحقيق السلم والتعاون الدوليين بين الشعوب وفقا لاحترام مبادئ الميثاق والنظام القانوني الدولي وللمعاهدات. وبهذه السياسات وحدها يمكننا في نهاية المطاف التغلب على مشاعر الانتقام والعداوة والكراهية بين شعوب الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد على التكامل بين مشروع القرار هذا بالذات وصكوك دولية أخرى مماثلة. ونشير بصفة خاصة الى دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الذي ينص في ديباجته على أنه لما كانت الحروب تبدأ في أذهان البشر، ففي أذهان البشر ينبغي أن تنشأ وسائل الدفاع عن السلم.

وبهذه الروح يود وفدي، بوصفه أحد مقدمي هذا النص، أن يرى اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

السيد رودريغيز - باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أي جهد في صالح السلم سيتلقى دائما تأييد جمهورية كوبا. هذه هي رسالتنا التاريخية. إن السلام العادل هو المطمح الأقوى للشعب الكوبي. وأي جهد من أجل اندماج ما أسماه خوسيه مارتي "امريكتنا" سيجد كوبا مستعدة دائما لأن تنحى مصالح جزيرتنا الصغيرة جانبا وأن تقدم عليها مصالح الأسرة الكبيرة للأمم التي نتشرف بالانتماء اليها.

إن مفهومنا للسلام هو في الواقع مفهوم عالمي يضم ويجمع أشياء كثيرة. وبالنسبة لنا يعني السلام ما هو أكثر بكثير من انعدام الحرب. وفلسفة السلام، في رأينا، تتضمن الاعتراف بجميع جوانب السلام ومكوناته. ولهذا السبب يقلقنا أي نهج اختزالي وتفوق الفلسفة التي تتجاهل الأسباب الكامنة وراء مشاكل البشرية وتستخف بهذه

الأسباب، ونحن على أعتاب نهاية قرن حافل بالصراعات الاجتماعية والسياسية والعسكرية.

ولا يبعث على سرورنا أن الأسلوب السائد حاليا لحل الصراعات يميل الى تجاهل أسباب تلك الصراعات. وفي رأينا أن الحلول المرتبطة بـ "خطة للسلام" وممارسات الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناء السلام يعتورها عيب مشترك هو أن فرض السلام بقوة السلاح هو دائما ممارسة مؤسفة وتبعث على الجزع. والأسوأ من ذلك أنه من العقم ومما يأتي بنتائج عكسية عدم معالجة الأسباب الجذرية للصراعات. ومن الأكيد أن التفاوض على أساس الاحترام - ومن ثم على أساس التسامح والتقارب والحوار - عملية أطول وأبطأ من العمليات العسكرية لكنها أكثر إنسانية وأكثر ابتكارا وقبل كل شيء أكثر فعالية.

وبُعد التنمية في مسألة السلام هو، في رأينا، بُعد لا مفر من وجوده إذ لا يمكن لأحد أن يجهل الصلة الوثيقة بين السلام والتنمية. ولا يمكن لأحد أن يشكك في هذه الصلة. ولا ينبغي أن يتجاهلها أي خطاب أو وثيقة لأنها مفتاح المستقبل. كذلك لا يمكن أن يوجد أي شك في أن احترام سيادة الدول شوط حاسم الأهمية بالنسبة لتحقيق السلام.

والأسبوع العالمي للسلم الذي نناقشه اليوم سيتزامن مع الاجتماع التذكاري الذي سيعقد احتفالا بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، أي اجتماع القمة لرؤساء دولنا. ونأمل أن يكون مشروع القرار المعروض علينا اليوم تعبيرا عن التزام حقيقي. وسيكون من المؤسف لو سجله التاريخ بوصفه مجرد أقوال بلاغية لا تقابلها أعمال ملموسة في الوقت الذي يجتمع فيه رؤساء الدول في هذا المكان ذاته للدخول في التزامات أخرى.

وفي رأينا أن أهم شيء هو أن نضمن أن تكون الأيام التي تلي يوم ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر أيام سلام حقا. ونأمل أن تتوقف، على الأقل في تلك الأيام القلائل، الصراعات العسكرية والتهديدات باستعمال القوة أو استعمالها، والتدابير القسرية والضغوط السياسية والمالية والتجارية على الدول الصغيرة والانتهاكات لسيادة الدول ومبادئ الميثاق. ولنأمل أن تكف عن الاتساع، خلال تلك الأيام، الفجوة بين العالم المتقدم النمو والعالم النامي، ولنأمل أن يكون بالإمكان في هذه الأيام القلائل التقليل من التناقضات المتزايدة بين الشمال والجنوب. ولنأمل أن تجد البشرية المعذبة كلها السلام الحقيقي، السلام في ظل العدل، السلام للجميع. وإذا أمكن لمشروع القرار هذا أن يحفز الجهد الهائل المطلوب لتحقيق هدفه، عندئذ فإن كوبا، إيمانا منها بإمكانية تحقيق ذلك الهدف، ستدلي بإسهامها القوي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

وتبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار المعنون "الأسبوع العالمي للسلم"، الوارد في الوثيقتين A/49/L.66 و Corr.1.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.66 و Corr.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٩/٢٤٤).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٤٤ من جدول الأعمال.

البند ٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

تقرير الأمين العام (A/49/926)

مشروع قرار (A/49/L.67/Rev.1)

تقرير اللجنة الخامسة (A/49/941)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الأرجنتين لعرض مشروع القرار A/49/67/Rev.1).

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): بالنيابة عن مجموعة البلدان أصدقاء الأمين العام بشأن هايتي، وعن هايتي نفسها وعن اسبانيا، إكوادور، المانيا، انتيغوا وبربودا، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بلجيكا، بليز، بنما، بيرو، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، الدانمرك، السلفادور، سورينام، السويد، شيلي، غيانا، فنلندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، لكمسبرغ، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، نيكاراغوا، هندوراس، هولندا، اليونان، يشرفني أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.67/Rev.1 المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي". ومشروع القرار هذا يتعلق بتجديد ولاية المساهمة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية في البعثة المدنية الدولية لهايتي.

وتحتوي ديباجة النص على إشارات الى جميع المبادرات السابقة التي وافقت الجمعية ومجلس الأمن عليها، وكذلك القرارات التي اتخذها وزراء الشؤون الخارجية للبلدان الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية، والمجلس الدائم لتلك المنظمة الإقليمية. كما تؤكد مجددا أيضا أن هدف المجتمع الدولي في هايتي لا يزال هو الاحترام التام لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي. وتتضمن إشارة محددة الى الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخرا في هايتي في إطار الاستعادة التامة للديمقراطية. وتؤيد العمل النشط الذي يقوم به الأمين العام السيد بطرس بطرس غالى والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية. وترحب بارتياح بنجاح بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبإسهامات الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وموظفيه جميعا في هذا النجاح. وترحب أيضا بالجهود التي تبذلها الدول في تقديم المساعدة الإنسانية والتعاون التقني الى شعب هايتي في هذا الوقت الحاسم للغاية. وتعرب عن التأييد التام لولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي فيما يتعلق بالاحترام التام لحقوق الإنسان والاستعادة الكاملة للديمقراطية الدستورية لهايتي. وتشيد أيضا بأعضاء البعثة وتحيط علما بتقرير الأمين العام (A/49/926)، وكذلك المرفق الذي يحتوي على رسالة من الرئيس اريستيد الى الأمين العام يطلب فيها تمديد ولاية البعثة.

ويوافق منطوق النص على توصية الأمين العام بتجديد ولاية البعثة المشتركة حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. ويعرب عن التأييد التام للبعثة ويشيد بالشعب الهايتي في جهوده من أجل إقامة الديمقراطية وتحقيق الرخاء الاقتصادي والمصالحة الوطنية. ويعرب عن تقديره للدول التي ساعدت في استعادة الديمقراطية الى هايتي وعودة رئيسها اريستيد. ويرحب بإجراء انتخابات رئاسية عند نهاية هذا العام وبالتحول نحو حكومة جديدة منتخبة بالأسلوب الديمقراطي وفقا لدستور هايتي. ويؤكد مجددا التزام المجتمع الدولي بزيادة التعاون التقني والاقتصادي والمالي في هايتي دعما لجهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبغية تعزيز مؤسساتها الديمقراطية. ويثني على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، ويطلب الى الأمين العام للأمم المتحدة أن يدعم الجهود التي تبذلها حكومة هايتي من أجل التعمير الوطني والتنمية، وأن يواصل تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة في المساعدة الإنسانية والتنمية في هايتي. وأخيرا يطلب النص من الأمين العام أن يقدم تقارير منتظمة بشأن هذا الأمر، ويقرر إبقاء هذا البند قيد النظر.

وإذ آمل أن تتمكن الجمعية العامة من اعتماد النص دون تصويت، أنتهز هذه الفرصة لأدلي ببيان موجز للغاية بصفتي الوطنية.

إن التزام حكومة بلدي بعودة الرئيس الدستوري لهايتي، وبتعزيز وحماية حقوق الإنسان وبإرساء الديمقراطية في تلك الأمة الشقيقة لا يزال مستمرا وثابتا. ومن مقعدنا في هذا المحفل، وأيضا في المبادرات الحاسمة المتخذة في مجلس الأمن، بما في ذلك المشاركة الميدانية بوجود مدني وعسكري وشرطي في مختلف مراحل الأزمة الهايتية، سعينا الى تقديم المساعدة على أحسن وجه ممكن في استعادة الديمقراطية الى الشعب الهايتي.

والآن، علينا أن نجدد ولاية المساهمة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة البلدان الأمريكية في

البعثة المدنية الدولية الى هايتي للتحقق من حقوق الإنسان. ويشرفنا أن نكون من بين مقدمي هذه المبادرة، جنبا الى جنب مع الدول الأخرى التي تعززها. وهنا، لا بد لي أن أذكر بشكل خاص موظفي البعثة، التي ما زالت تؤدي عملا أساسيا في رصد وتعزيز تطبيع مراقبة حقوق الإنسان في هايتي. إن الشعب الهايتي، تحت الرئاسة الدستورية لرئيسها المنتخب باقتراع شعبي، يحظى الآن بمناخ من الأمن لم يكن معروفا حتى مؤخرا. وقد ساعد أعضاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي على بناء ذلك الأمن، وبخاصة في تلك الأوقات الأكثر صعوبة عندما كان الوجود الدولي الوحيد في هايتي هو بالتحديد وجود تلك البعثة المدنية.

إن الانتخابات التشريعية التي أجريت مؤخرا تدل في الحقيقة على التزام الشعب الهايتي باستعادة مؤسساته الديمقراطية. ولقد كانت المصاعب التي واجهها تتعلق أساسا بمتطلبات رسمية لم يكن من الممكن التقيد بها جميعا في الاقتراع يوم ٢٥ حزيران/يونيه وينبغي النظر اليها، ليس بالمقارنة بما في غيرها من الديمقراطيات المستقرة، وإنما بدلا من ذلك في ضوء ما كانت عليه الأحوال في هايتي قبل عام واحد فقط، عندما كانت الديمقراطية مرفوضة. ومع ذلك، نأمل أن يكون من الممكن إصلاح العيوب الرسمية واحدا تلو الآخر، وهي لا يمكنها أن تنال من التطور الإيجابي الهائل الذي يمثله التعبير الحر عن الإرادة الشعبية.

ولذلك، فإننا واثقون بأن الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في أواخر هذا العام ستوطد التقدم المحرز في تدعيم المؤسسات الديمقراطية في هايتي.

واسمحوا لي، في الختام، أن أؤكد على العمل الممتاز الذي اضطلعت به البعثة الدولية والأثر الايجابي الذي تركته في مجال المساعدة في التغلب على أزمة هايتي. ولا يسعنا سوى أن نتوجه بالشكر الحار للموظفين الدوليين العاملين في البعثة المشتركة وأن نشجعهم على مواصلة الوفاء بولايتها بنفس الالتزام بعملهم الذي أبدوه في الماضي القريب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اقترح إغلاق قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند الآن.

تقرر ذلك.

السيد لاكلاوسترا (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون "حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي".

لقد أحطنا علما برسالة الرئيس أريستيد، المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه، التي فيها يعترف بالمساعدة التي قدمتها البعثة المدنية الدولية الى هايتي ويطلب تمديد ولايتها حتى ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦. كما أننا أحطنا علما بالملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٥ (A/49/926) بشأن حالة الديمقراطية وحقوق الانسان في هايتي، والذي يوصي فيه بتمديد ولاية البعثة وبالاحتفاظ بمهامها الحالية، بما في ذلك تلك المتصلة بالعملية الانتخابية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي بعين الرضا التحسن في حالة حقوق الانسان في هايتي منذ وزع القوة متعددة الجنسيات، التي خلفتها الآن بعثة الأمم المتحدة في هايتي، واستعادة الحكومة الدستورية للرئيس أريستيد. فقد انخفض بشدة عدد انتهاكات حقوق الانسان وخطورتها التي وقعت في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٩١ وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، بما في ذلك حالات الإعدام دون محاكمة، وعمليات الاختفاء القسري، والاعتقالات التعسفية، والتعذيب والاغتصاب.

فعماد جهود البعثة الدولية هو تعزيز المؤسسات الأساسية لحماية حقوق الانسان، إن لم يكن إنشاء هذه المؤسسات على الفور، وخصوصا الشرطة المدنية والسلطة القضائية، وذلك عن طريق الحوار مع حكومة هايتي وبالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز حقوق الانسان ومنع الجريمة وفرع العدالة الجنائية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ونأمل أن

يكون المجتمع الدولي على استعداد لذلك في هذه الحالة كما كان شأنه حتى الآن.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي الآن الى مواصلة عملية المصالحة الوطنية، وبالأخص عن طريق الانتخابات التشريعية والمحلية الجارية والانتخابات الرئاسية القادمة وعن طريق عمل اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة.

فالجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والمحلية جرت في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في ظل ظروف سمحت للناخبين، وفقا لجميع التقارير المتوفرة وكما لاحظت بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، بممارسة حقهم الانتخابي دون تخويف. وبالرغم من ذلك أعربنا عن قلقنا بشأن العديد من وجوه النقض الإدارية واللوجستية التي لم تمكن عددا كبيرا من الناخبين من ممارسة حقوقهم.

ومع ذلك فإن تمكن الهايتيين للمرة الأولى من تقرير مستقبلهم بعيدا عن التحكم العسكري، والدرجة المعقولة من الأمن والحرية في العملية الانتخابية يضعان العملية الانتخابية الجارية في منظور تاريخي مختلف تماما. ففي عملية بناء المؤسسات، ينبغي أن تعتبر مساءلة الهياكل المحلية والوطنية انجازا هاما. ويحدونا الأمل في أن يكون من الممكن التصدي للعيوب الخطيرة التي لوحظت في ٢٥ حزيران/يونيه ومعالجتها في العملية الجارية، وكذلك في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في نهاية هذا العام، حتى تتمكن العملية السياسية من متابعة المسار الذي سارت عليه منذ عودة الرئيس أريستيد.

ولن نبالغ مهما شددنا على أهمية العمل الذي تضطلع به بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. فالاتحاد الأوروبي، الذي أيد تنظيم الانتخابات، وخصوصا عن طريق تقديم المساعدة في إعدادها وعن طريق ايفاد المراقبين، يثني على منظمة الدول الأمريكية والدول التي تساهم أيضا في عملية المراقبة، فضلا عن المساعدة التي قدمتها منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية.

لقد تطورت الحالة في هايتي تطورا كبيرا منذ الأيام التي كانت فيها سلطات الأمر الواقع العسكرية تقمع شعب هايتي، مدللة على ازدرائها المستهتر للحياة الانسانية وحقوق الانسان الأساسية. وعليه فإن ولاية البعثة المتمثلة في رصد انتهاكات حقوق الانسان استكملها توفير المساعدة في إعادة بناء المؤسسات في البلد.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم الجهود المبذولة حاليا لتعزيز الديمقراطية الفتية في هايتي. ونعتقد أن البعثة المدنية الى هايتي ستواصل الاضطلاع بدور هام جدا في المستقبل القريب. ولهذا السبب فإن الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، التي شاركت في تقديم مشروع القرار A/49/L.67/Rev.1، تأمل بأن يحظى بتأييد الجمعية العامة.

السيد فاولر (كندا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): عندما اجتمعت الجمعية العامة قبل سنة لتجديد ولاية البعثة المدنية الدولية الى هايتي، كانت احتمالات الاستعادة المبكرة للديمقراطية واحترام حقوق الانسان تبدو كئيبة.

ومنذ ذلك الحين، تغيرت الحالة تغيرا تاما. فعاد الرئيس أريستيد الى هايتي في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وبوجود القوة المتعددة الجنسيات أولا والآن بعثة الأمم المتحدة في هايتي، تجري المحافظة على الأمن والاستقرار حيث تم وزع قوة شرطة مدنية هايتية جديدة. ففي ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥ شارك الهايتيون في الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية والمحلية، التي ستنتهي في الشهر القادم. وتراجعت تراجعا كبيرا انتهاكات حقوق الانسان. ودون إنكار العقبات الماثلة أمام الهايتيين، فبإمكانهم أن يتطلعوا الى المستقبل بأمل أكبر وبقدر أقل من الخوف.

ومنذ البداية، أيدت كندا تأييدا قويا جهود الأمم المتحدة الرامية لإعادة إرساء الديمقراطية والنهوض بحقوق الانسان في هايتي. وكان من العناصر الرئيسية في هذه الجهود التعاون الوثيق

بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، الذي كان من أبرز نتائجه إنشاء البعثة المدنية الدولية الى هايتي. وأسهمت البعثة إسهاما كبيرا في تحقيق أهدافنا المشتركة.

وطوال فترة الأمر الواقع، أظهر أفراد البعثة تفانيا وشجاعة في رصد حالة حقوق الانسان في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقدم وجودهم الدليل الوحيد على الإساءات التي ارتكبها الطغاة العسكريون. وتود كندا أن تغتنم هذه الفرصة لتشيد بأفراد البعثة وبالعمل الذي أنجزوه.

(تكلم بالانكليزية)

وفي حين أن آفاق المستقبل بالنسبة لهايتي تحسنت بصورة واضحة، فإن ثمة تحديات هائلة ما زالت قائمة. فالبعثة المدنية الدولية الى هايتي ما زالت تخدم هدفا هاما بينما يتابع الهايتيون بذل جهودهم لبناء الديمقراطية وتعزيز احترام حقوق الانسان. ودور البعثة في مجال حقوق الانسان لا يزال حيويا، وبالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة في هايتي وقوة الشرطة الهايتية الناشئة، ستواصل البعثة التحقيق في أعمال العنف التي قد تكون لها دوافع سياسية وستظل متيقظة للأنشطة التي قد تشكل تهديدا لحقوق الانسان.

وفي الوقت ذاته، ستواصل البعثة المدنية الدولية الى هايتي، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي والمنظمات الهايتية غير الحكومية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمانحين الدوليين، بذل الجهود لزيادة الوعي العام، وتعزيز المؤسسات الأساسية لحماية حقوق الانسان.

كما تشارك البعثة في إصلاح النظام القضائي ونظام العقوبات وهما عنصران أساسيان في جهود هايتي في سبيل المصالحة الوطنية والتعمير. وقد اكتسبت البعثة خبرة قيمة تستخدمها الآن في مساعدة الحكومة في برامج للتدريب في الميدان القضائي. وستكمل جهود الآخرين، بما فيها جهود كندا، التي تولي أولوية عليا لهذا المجال.

وأخيرا، سيكون الختام الناجح للانتخابات البرلمانية والمحلية التي ستجري في الشهر القادم، وجملة الانتخابات الرئاسية التي ستجري في وقت لاحق من هذا العام أمرا جوهريا بالنسبة لمستقبل هايتي الديمقراطي. وقد شاركت البعثة عن كثب في تنظيم ورصد انتخابات ٢٥ حزيران/يونيه. وبالتعاون مع المجلس الانتخابي في هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي ومنظمة الدول الأمريكية، ستواصل البعثة الاضطلاع بدور هام في مساعدة الهايتيين على ضمان نتيجة حرة ونزيهة للعملية الانتخابية.

وما زالت كندا ملتزمة التزاما قويا بمساعدة الهايتيين على إقامة مجتمع سلمي مستقر وديمقراطي يقوم على الاحترام التام لحقوق الفرد، ولا يساورنا أدنى شك في الاسهام الايجابي والهام الذي قدمته البعثة المدنية الدولية الى هايتي في الماضي وستستمر في تقديمه على امتداد الأشهر المقبلة. وبالتالي، يسرنا في هذا الصدد أن نشارك في تقديم مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة والذي يأذن بتمديد ولاية البعثة حتى شباط/فبراير ١٩٩٦.

السيدة البرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولا أن أعرب للشعب الصيني، باسم حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية، عن مشاعر المواساة للمعاناة التي نجمت عن الفيضانات التي وقعت مؤخرا. ولأن بلدنا ذاته شهد كوارث مماثلة في الآونة الأخيرة، فإننا على وعي تام بنتائجها. وبالتالي نتوجه بأخلص التعازي الى الشعب الصيني.

وأود أن أشيد اليوم بشجاعة الرجال والنساء الذين كرسوا أنفسهم لمستقبل هايتي. إنهم يضمون المئات من المراقبين المتخصصين في حقوق الانسان التابعين للبعثة المدنية الدولية الى هايتي، والذين يخاطرون بسلامتهم لرصد ظروف حقوق الانسان في أوساط الشعب الهايتي. ولا بد من أن يواصلوا عملهم. وهذا ما دعا الولايات المتحدة الى الانضمام بفخر الى الأرجنتين وفرنسا وفنزويلا وكندا وهايتي بصفتها أحد المقدمين الأصليين لقرار الجمعية العامة الذي سنتخذه هنا اليوم بتمديد ولاية البعثة المدنية حتى ٩ شباط/فبراير ١٩٩٦.

والشجاعة أيضا هي التي حفزت ما يقرب من مليونين من أبناء هايتي على التوجه الى صناديق الاقتراع يوم ٢٥ حزيران/يونيه والانضمام الى مسيرة الديمقراطية. لقد قاسوا الأمرين من موسم مجدب طويل من الطغيان والظلم قبل عودة الرئيس أريستيد في العام الماضي. ومنذ ذلك التاريخ ما فتئت التحديات تواجه جميع الهايتيين في كفاحهم اليومي لاستعادة ديمقراطيتهم الهشة. وقد اقتضى أحد تلك التحديات - وهو عملية تسجيل الناخبين ثم التصويت في ٢٥ حزيران/يونيه - أن يبدي مواطنو هايتي تصميما جماعيا يجدر بنا جميعا أن نحني له الهامات. وما من شك في أن البعثة المدنية الدولية ساهمت في إحساس الناس بالأمن صباح ٢٥ حزيران/يونيه.

قبل عام واحد عمد نظام الأمر الواقع غير الشرعي الى طرد البعثة المدنية الدولية من هايتي. وقام مجلس الأمن، في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٤، بإدانة هذا الإجراء الذي بلغت به الأزمة الهايتية الدرك الأسفل.

وباستعادة الرئيس جان - برتران أريستيد في تشرين الأول/اكتوبر الماضي، انتهى موسم الجفاف في هايتي وبدأ غرس الديمقراطية الدائمة فيها. ويوجد الآن مائة وتسعون من مراقبي البعثة المدنية يمثلون ٥٠ جنسية، يساعدون في تعزيز احترام حقوق الانسان في هايتي، ويضربون بعملهم مثالا ناصعا للتنسيق الفعال بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة.

ولا ينبغي أن نكتفي اليوم بالإشادة بالعمل الذي أنجزته البعثة منذ استعادة الديمقراطية الى هايتي، بل من واجبنا أيضا أن نكرم العمل القيم الذي اضطلعت به في ظل ظروف صعبة، وأحيانا خطرة، قبل عودة الرئيس أريستيد.

وهذه الجهود المبذولة في هايتي هي أيضا الدليل على الالتزام الأوسع من جانب المجتمع الدولي، وعلى رأسه الأمم المتحدة، ببناء الديمقراطية. وهو جهد شامل يشارك فيه مراقبون لحقوق الانسان، وحفظة للسلم، كما ينطوي على استعادة المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وكان التنسيق فيما بين مختلف العناصر الفاعلة في هذه القضية أكثر من ممتاز، ونحن نثني عليها جميعا.

ويمكننا أن نشير مع الفخر الى اشتراك البعثة المدنية في الحوار الجاري بين حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز حقوق الانسان وفرع منع الجريمة والعدالة الجنائية التابع للأمانة العامة لتعزيز المؤسسات الأساسية لحماية حقوق الانسان في هايتي.

وبفضل هذه الجهود تراجع عدد انتهاكات حقوق الانسان في هايتي تراجعا ملحوظا منذ عودة الرئيس أريستيد. وأصبحت حرية التعبير الآن هي القاعدة، وإساءة معاملة السجناء هي الاستثناء.

ومع ذلك، وقعت أعمال عنف تنطوي على دوافع سياسية، مثل اغتيال عضو سابق في مجلس النواب، ورئيسة سابقة لهيئة الموظفين في حكومة الأمر الواقع. ونحن نؤيد الدور الذي تواصل البعثة المدنية القيام به في التحقيق في أعمال العنف المنطوي على دوافع سياسية.

ونتفق مع الأمين العام في أن العقبة الرئيسية أمام الاحترام الكامل لحقوق الانسان في هايتي هي الضعف البالغ للنظام القضائي وغياب قوة مدنية جاهزة تماما للعمل. وقد أعرب الرئيس أريستيد عن نفس الشواغل. ومن الخطوات الهامة الأولى المتخذة في هذا الصدد وزع ٧٠٠ عضو من أفراد الشرطة الوطنية الهايتية الجديدة مؤخرا، والجهود المتواصلة في هايتي لتدريب موظفين جدد للنظام القضائي. وحكومتي تشارك عن كثب في هذه البرامج. ونضم صوتنا الى صوت الأمين العام في ندائه الأخير من أجل زيادة مشاركة الآخرين في هذا المجال.

وكانت الانتخابات التي أجريت في ٢٥ حزيران/يونيه معلما هاما على طريق الديمقراطية في هايتي، وقد شملت المنافسات الانتخابية ٢ ٢٠٠ مكتب انتخابي وأكثر من ١٠ ٠٠٠ مرشح

وتسجيل ما يزيد على ٣ ملايين من الناخبين. وكانت عملية الاقتراع سلمية الى حد بعيد. وجرت معظم العمليات الانتخابية دون وقوع حوادث خطيرة. وقد شاهد المراقبون الدوليون أمثلة قليلة على التزوير الانتخابي ولكنهم لم يلمسوا أي دليل على وجود جهود منظمة أو واسعة النطاق لتخريب الانتخابات أو تزوير النتائج.

ومع ذلك ففي حالات كثيرة كانت العملية، على حد قول أحد المراقبين، "حرة ونزيهة ومرتبكة" فقد منع بعض المرشحين من الاشتراك في الانتخابات، ومنع بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم. ولكن هذه المشاكل لا يبدو أنها نتيجة دوافع حزبية أو أنها كانت لصلاح أي حزب بعينه.

ولا عجب في أن يكون الانتخاب الحر لما يزيد على ٠٠٠ ٢ من المسؤولين المحليين والوطنيين في أفقر أمة من أمم النصف الغربي من الكرة الأرضية وأقلها تعليما وأكثرها تقلبا سياسيا - بلد يفتقر الى ما يفي بالغرض من الطرق والكهرباء والإداريين والتقاليد الديمقراطية - مهمة مثبطة للهمم.

وقد اتخذت السلطات الانتخابية الهايتية تدابير غير عادية لتيسير الاختيار المستنير وتشجيع المشاركة الواسعة للمرشحين والأحزاب والناخبين. وقليل من النظم الانتخابية في أي مكان آخر في العالم استطاعت أن تبذل كل هذا الجهد لكي تضمن للمرشحين المستقلين والأحزاب الصغيرة مكانا متكافئا في عملية الاقتراع. وتعقد هذه المحاولة الطموحة ذاتها أصبح مصدرا للشكوى. فقد أنشئ عشرة آلاف مكان للاقتراع في بلد تكاد تنعدم فيه البنية الأساسية. وتم استخدام أربعين ألفا من عمال الانتخابات. وكان نطاق هذه الاستعدادات يشكل تحديا للسلطات الانتخابية الهايتية وفي بعض الحالات كان يفوق قدراتها.

إن لمهمتنا الآن ثلاثة جوانب هي تشجيع شعب هايتي على مواصلة التزامه بالعملية الانتخابية، وتشجيع السلطات الانتخابية في هايتي على تحسين تلك العملية، وتشجيع الأطراف السياسية في هايتي - سواء كانت الأطراف الخاسرة أو الرابحة هذه المرة - على مواصلة العملية. والأهم من ذلك، يجب أن نساعد على تعزيز الآليات اللازمة للتيقن من أن هذا المعلم يفضي الى قيام نظام حكم دستوري على النحو الواجب، ومنتخب بحرية.

ودور البعثة المدنية الدولية الى هايتي في هذا الجهد دور هام. فهي تناشد جميع الأطراف السياسية والمرشحين والسلطات المختصة أن يبذلوا قصارى جهدهم من أجل كفالة أن تجرى الانتخابات في جو مسالم. وفيما تواصل هايتي عمليتها الانتخابية، يتآزر ممثلون عن حكومتي وعن أصدقاء هايتي مع الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية للتصدي لجوانب النقص.

ونحن جميعا نعمل من أجل كفالة أن يكون إجراء الدورة الثانية من الانتخابات المحلية والتشريعية أشد فعالية من إجراء الدورة الأولى، وأن تبلغ الانتخابات الرئاسية المقرر اجراؤها في نهاية هذه السنة مستوى أعلى. وليس هذا سوى آخر مثال على التعاون الدولي المستمر من أجل هايتي. ويجب أن نظل ملتزمين بصورة كاملة بمساعدة هايتي في طريقها الى تحقيق الديمقراطية.

وهذه الجهود المتواصلة والشاملة القائمة بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي حاسمة من أجل التصدي للتحدي. وحسبما قال الرئيس أريستيد في رسالته الموجهة الى الأمين العام المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، فإنه ينبغي

> "مواصلة وتعزيز الجهود لكي يصبح احترام حقوق الفرد في هايتي واقعا لا يمكن الرجوع عنه." (A/49/926، المرفق، الفقرة الثانية)

وسيكون الدرب طويلا، وتجديدنا لولاية البعثة المدنية الدولية الى هايتي اليوم خطوة أخرى الى الأمام في هذا المسعى التاريخي. ومبتغانا واضح وممكن تحقيقه، ألا وهو إيجاد هايتي ديمقراطية

ومستقلة، حين يحل السلم باستمرار، وتحترم حقوق الإنسان، ويصبح الازدهار ممكنا.

السيد رودريغي (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يود وفد بلدي أن يشكر الأمين العام على تقريره المفصل عن حالة حقوق الإنسان في هايتي وعن الأنشطة التي قامت بها البعثة المدنية الدولية في هايتي من أجل تعزيز احترام حقوق الانسان في بلدي.

نحن نذكر أن البعثة عملية مشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، وأنشئت بطلب من الرئيس أريستيد بغية كفالة احترام حقوق الإنسان التي تعرضت للإهانة بانتظام تحت النظام العسكري.

وخلال فترة الانقلاب، أنجزت البعثة عملا بارزا يستحق الثناء في ظل ظروف بالغة الصعوبة. وقد تمكن أعضاء البعثة من اكتشاف العديد من الانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان، التي ارتكبها العسكريون وحلفاؤهم المدنيون دون عقاب ضد الشعب الهايتي. وتمكنوا من شجب تلك الأعمال علانية ومن التدخل لدى السلطات فورا لوضع حد لتلك الانتهاكات. وتحمل أفراد البعثة المدنية الدولية الى هايتي أشد المخاطر من أجل كفالة الدفاع عن الشعب الهايتي المقهور، وتود الحكومة الهايتية أن تشيد إشادة حقة بالرجال والنساء الذين لم يكون وجودهم في هايتي رادعا فحسب. بل ومثل قبل كل شيء، الملاذ الوحيد لشعب ترك معرضا لغضب العسكريين، وقام العسكريون في نهاية المطاف، بعدما تعبوا من هؤلاء الشهود المزعجين، بطرد البعثة من هايتي كي يتمكنوا من القيام بعملهم القذر دون أن يقيدهم الرأي العام الدولي.

وبعودة الرئيس أريستيد واستعادة النظام الدستوري في هايتي، تمكنت البعثة المدنية الدولية الى هايتي من استئناف أنشطة رصد حقوق الإنسان والدفاع عنها. ويجب أن نضيف الى هذه الأنشطة الرئيسية مشاركتها في الانتخابات الجارية في هايتي. وفي هذا الصدد، لا شك أن البعثة عامل هام في الجهود التي تُبذل داخل البلد بغية توطيد الديمقراطية التي قاتل الشعب الهايتي ببسالة من أجل إحلالها.

وحكومتي، إدراكا منها أن احترام الحقوق الأساسية لجميع المواطنين شرط جوهري لإحلال ديمقراطية حقة وقيام دولة القانون، مصممة بقوة على إنشاء الهياكل الضرورية لحماية الحريات المدنية. ولقد شرع في إصلاح بعيد المدى للنظام القضائي بغية تمكينه من إقامة العدالة الحقة بين الناس.

وشنت الحكومة بالمثل حملة تثقيفية بين الناس من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين. وإنشاء فرق من الشرطة لغرض كفالة حماية للسكان تدبير آخر اتخذته الحكومة في مجال احترام حقوق الإنسان. أما ضباط الشرطة الأوائل الذين تخرجوا من أكاديمية الشرطة فتم وزعهم بالفعل في العاصمة، ويمكن إيلاء الفضل لهم في الإسهام في خفض معدل الجرائم هناك.

ويجب أيضا ذكر إنشاء اللجنة الوطنية للحقيقة والعدالة التي تضطلع بولاية التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان المرتكبة في الفترة بين ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

وفي هذه المجالات، وفي مجالات أخرى، فإن البعثة المدنية الدولية الى هايتي موجودة وهي توفر تعاونا مفيدا جدا في شكل تقديم المشورة أو الأفكار أو التوصيات التي تشعر حكومتي بالامتنان لها والتي تأمل في أن تواصل الاستفادة منها. لذلك يشعر وفد بلدي مقدما بالسرور بالقرار الذي ستتخذه الجمعية العامة بأن يأذن بتمديد ولاية مكون الأمم المتحدة التابع للبعثة المدنية الدولية الى هايتي، ويرغب في أن يعرب عن آيات شكره للوفود التي عملت معنا من أجل تحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): استمعنا الى المتكلم الأخير في المناقشة.

قبل الشروع في البت في مشروع القرار A/49/L.67/Rev.1، أود أن أعلن أن سانت لوسيا أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/49/L.67/Rev.1. ويرد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار في الوثيقة A/49/941.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر أن تعتمد مشروع القرار A/49/L.67/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٧/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٣٤ من جدول الأعمال.

عرض تقارير اللجنة الخامسة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تنظر الجمعية العامة الآن في تقارير اللجنة الخامسة بشأن بنود جدول الأعمال ١١٦ (أ) و(ب)، ١١٨ (أ)، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، و١٣٠، ١٢٩، ١٣١ و ١٣٢ (أ).

أطلب الى مقرر اللجنة الخامسة أن يقوم بعرض تقارير اللجنة الخامسة في كلمة واحدة.

السيد جاكتا (الجزائر)، مقرر اللجنة الخامسة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة اليوم تقارير اللجنة الخامسة المتعلقة ببنود جدول الأعمال ١١٦ (أ) و (ب)، ١١٨ (أ)، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، و١٣٠، ١٢٩، ١٣١، و١٣٢ (أ).

فيما يتعلق بالبند ١١٦ (أ) من جدول الأعمال المعنون "تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/755/Add.2. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٦ (ب) من جدول الأعمال المعنون، "تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان" يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/811/Add.1. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١١٨ (أ) من جدول الأعمال المعنون، "تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١): بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/877/Add.1. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من هذا التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت. وفي مشروع القرار هذا، تعرب الجمعية العامة عن تقديرها لقرار حكومة الكويت بتحمل ثلثي نفقات بعثة المراقبة.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٠ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/503/Add.1. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٥ من جدول الأعمال، "تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/809/Add.1. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع مقرر اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٦ من جدول الأعمال، "تمويل البعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/798/Add.1. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٧ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا"،

والبند ١٣٠، "تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/687/Add.2. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٢٩ من جدول الأعمال، "تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/812/Add.1. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وفيما يتعلق بالبند ١٣١ من جدول الأعمال، "تمويل فريق الأمم المتحدة للإتصال العسكري في كمبوديا"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/934. وتوصي اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من ذلك التقرير الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار اعتمدته اللجنة دون تصويت.

وأخيرا، فيما يتعلق بالبند ١٣٢ (أ) من جدول الأعمال، "الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم: تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم"، يرد تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة A/49/803/Add.4. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة في جلستها الحادية والستين المعقودة يوم ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥ مشروع مقرر بتوصية الجمعية العامة بأن تبقى على المستوى الحالي للموارد التي اعتمدت في إطار حساب الدعم لعمليات حفظ السلم. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إذا لم تكن هناك اقتراحات بمقتضى المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقارير اللجنة الخامسة المعروضة على الجمعية اليوم.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وبالتالي ستقتصر البيانات على تعليلات التصويت.

لقد أوضحت مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الخامسة في اللجنة وأثبتت في المحاضر الرسمية ذات الصلة.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنه بمقتضى الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ وافقت الجمعية على ما يلي:

"تقتصر الوفود، قدر الإمكان، حين ينظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، على تعليل تصويتها مرة واحدة، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفا عن تصويته في اللجنة".

وأود أن أذكر الوفود بأنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ أيضا، تحدد كلمات تعليل التصويت بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

قبل أن نبدأ في البت في التوصيات الواردة في تقارير اللجنة الخامسة، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت فيها بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة الخامسة.

البند ١١٦ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلم في الشرق الأوسط

(أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث) (A/49/755/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به

اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثالث من تقريرها.

اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر.

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/49/811/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ١١٦ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل الأنشطة الناشئة عن قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١)

(أ) بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/49/877/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها. اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تفعل نفس الشيء؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٩/٢٤٥).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بهذا نكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/49/503/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٤٩/٢٤٦).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢٥ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/49/809/Add.1).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٥ من جدول الأعمال.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/49/798/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الثاني من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣١/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٦ من جدول الأعمال.

البندان ١٢٧ (تابع) **و ١٣٠** (تابع) **من جدول الأعمال.**

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في أوغندا - رواندا: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث) (A/49/687/Add.2)

تمويل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثالث) (A/49/687/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٨ من الجزء الثالث من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٠/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البندين ١٢٧ و ١٣٠ من جدول الأعمال.

البند ١٢٩ من جدول الأعمال (تابع)

تمويل بعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الثاني) (A/49/812/Add.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٥ من الجزء الثاني من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع القرار دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٣٢/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٢٩ من جدول الأعمال.

البند ١٣١ من جدول الأعمال.

تمويل فريق الأمم المتحدة للاتصال العكسري في كمبوديا: تقرير اللجنة الخامسة (A/49/934)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. فهل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند ١٣١ من جدول الأعمال.

البند ١٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم:

(أ) تمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم: تقرير اللجنة الخامسة (الجزء الخامس)
(A/49/803/Add.4)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية العامة الآن في مشروع المقرر الذي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة ٦ من الجزء الخامس من تقريرها. وقد اعتمدت اللجنة الخامسة مشروع المقرر دون تصويت. فهل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تحذو حذوها؟

اعتمد مشروع المقرر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): بهذا نكون قد انتهينا من هذه المرحلة من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١٣٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.